



Munich Personal RePEc Archive

Sovereignty and Politics, Hegemony and Survival

Mohamed, Issam A.W.

Al Neelain University, Khartoum, Sudan

May 2011

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/31643/>
MPRA Paper No. 31643, posted 18 Jun 2011 22:26 UTC

السيادة والسياسة ، والهيمنة والبقاء

Sovereignty and Politics, Hegemony and Survival

Professor Dr. Issam A.W. Mohamed¹

Contents

1 مقدمة
4 2. السيادة والسلطة والاستخلاف
5 3. الفوضى السياسية
9 4. نقضي الجبهة الإسلامية
12 5. الخاتمة
12 6. المراجع

1. Abstract

Since the beginning of the year 2011, the political crisis of Sudan expands everyday. The inevitable secession of Southern Sudan amplifies with the chronic crisis of Abyei pocket between the north and the south. However, most analysts vocalize their astonishment at irrational official behavior as the *de facto* state of war that currently prevails in the country and call it pure stupidity. In this paper we analyze what is behind the regime structure and the conception of the Hakimya that makes their regime fortified from accepting rationality, resilience and sense of truth to respond for solutions and help of the international society².

1. مقدمة

كثيراً ما ورد الجدل الفكري حول تداخل العقيدة الدينية مع تلك السياسية . وقد تصاعد الجدل مع بروز الدين الإسلامي إلي الساحة السياسية وتسلم حركات أصولية لمقاليد الأمور في بلدان مثل أفغانستان والسودان . تزامن هذا مع الإحياء وما يمكن تسميته بصورة صحيحة الثورة الإسلامية العالمية . وقد انحصر تحليل المفهوم الإسلامي السياسي بمعاني التيارات الأصولية التي رفعت شعار الإسلام لخدمة أهداف سياسية واقتصادية تطبيقية وثقافية بشكل ذلك غطاءً أيديولوجياً لتلك الأهداف والمصالح . وفي بعض الحالات حاولت تلك الحركات أن تعود إلي مربع الدولة الدينية التي تجاوزها التاريخ . وضمن شعاراتها كان شعار **الحاكمية لله** . ويرى بعض المحللين

¹ Professor of Economics, Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111.
issamawmohamed@hotmail.com

² It is with great sorrow and apologies that I present this paper in Arabic language. That is not because it is not appropriate but if presented in English language it would have advanced more understanding of what senselessness that dominates the Middle East and North Africa's totalitarian regimes.

ضرورة التمييز بين الدين والسياسة باعتبار أن السياسية هي أعمال بشر ليسوا معصومين ولا مقدسين ولا معيونون من الله . وأن شعار الحاكمية لله لاعلاقة لها بالإسلام ولكنها صورة ذهنية نشأت في الحضارات القديمة التي كانت تحكم بالحق الالهي . مثالها هو مصر القديمة حيث كان الفرعون صورة الله في الأرض ، حشر ونادي وقال أنا ربكم الأعلى³ . وفي أوروبا القرون الوسطى كان الحاكم هو ظل الله في الأرض وله حق مقدس في الحكم وتصدر أحكامه تبعاً للعناية الالهية . وبرزت تجربة الحركة الإسلامية في السودان واتخذت أسماء عديدة مثل الأخوان المسلمين وجبهة الميثاق الإسلامي بعد ثورة أكتوبر 1964م والجبهة القومية الإسلامية بعد المصالحة مع نظام الديكتاتور جعفر نميري عام 1977م . وجاءت تجربة نميري مماثلة لأوروبا العصور الوسطى والتي طالب فيها مواطني السودان بالبيعة والحق المطلق في الحكم بعد فرض شريعة سبتمبر 1983 . وتمحورت الصورة إلى المؤتمر الوطني الذي خلف الجبهة القومية الإسلامية بعد انقلاب الإنقاذ في يونيو 1989م . من المؤلفات التي لخصت تجربة الحركة الإسلامية حركة الأخوان المسلمين في السودان لحسن مكي والحركة الإسلامية في السودان : التطور والمنهج والكسب من تأليف حسن الترابي . قامت الحركة الإسلامية كرد فعل لنمو ونشاط الحركة الشيوعية السودانية في منتصف أربعينيات القرن الماضي . وأسست عملها وتحالفاتها التكتيكية والاستراتيجية التي مالت إلى اليسار . وكانت في وسط الشباب بإسم الاتحاد الوطني للشباب الإسلامي مقابل الجبهة الديمقراطية التي مالت إلى اليمين . واتخذت في وسط الطلاب اسم الاتجاه مقابل اتحاد الشباب السوداني ، ووسط النساء الاتحاد الوطني للنساء مقابل الاتحاد النسائي السوداني . وعملت وسط المهنيين والجهويات في الساحات التي دخل فيها الحزب الشيوعي السوداني . وبالتالي تتضح الطبيعة والنشأة لهذا التنظيم التي تنبع من فكره وجهده في دراسة الواقع . وقد رفعت شعارات الإسلام هو الحل وهذا ما برز إلى الساحة السياسية في مصر والجزائر وغيرها منذ تسعينيات القرن الماضي . كان حديث العلمانية محرماً باعتبارها كفر وذيلة ودعوة للتخلل الخلقي والإلحاد ومؤامرة صهيونية ضد الإسلام . العدو الأول للحركة الإسلامية هو دعوة العلمانية ، وأبسط معانيها هو أن تكون السياسة ممارسة بشرية تقبل الخطأ والصواب بدون قداسة وحكم باسم السماء . ولكنها لا تعني استبعاد الدين من حياة المواطنين . وهناك دعوة في شعارات الحركة الإسلامية ضد الشيوعية وتصويرها بأنها كفر والحاد ودعوة للردية وغير ذلك من الأوصاف التي لا يقلها العقل والفكر السياسي الحديث . ولكن الشيوعية في أساسها هي دعوة لإقامة مجتمع خالي من كل أشكال الاستغلال الطبقي والعنصري والديني والاثني والجنسي وتحقيق الفرد الحر باعتباره الشرط لتطور المجموع الحر . وفي ذلك تشابه دولة الخلفاء الراشدين في ضرورة تأكيد مسئولية الدولة تجاه مواطنها . وقد أسس أولي دعوات المسئولية والتكافل الاجتماعي . علي طول زمن دعوتها لم تبذل الحركة الإسلامية جهداً معتبراً في دراسة واقع السودان وتركيبته الاجتماعية والاقتصادية وتطوره التاريخي . ولم تقدم رؤى منتجة وفعالة لحل مشكلة الأقليات في السودان والقضايا الاقتصادية من اصلاح زراعي وصناعي وتعليم وصحة . الخ . بل علي العكس ، فقد تدهورت كل تلك إلي حد الإنهيار التام وفقدان الدولة لأصولها وقدرتها علي التنمية . عندما وصلت الحركة الإسلامية للسلطة تبنيت سياسة الاقتصاد الحر في أشجع صوره وخصخصة القطاع العام . وتبعته حروباً وصفات صندوق النقد الدولي بسحب الدعم عن التعليم والصحة والخدمات والسلع الأساسية . هذا السياسات أفقرت الشعب السوداني بحيث أصبح ما يزيد علي 95% منه يعيشون تحت خط الفقر . دمرت هذه السياسات القطاع العام عن طريق الخصخصة وتم تدمير وبيع مرافق السكة الحديد ومشروع الجزيرة والنقل النهري . ولم يتم تخصيص قسماً من عائدات النفط لدعم الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والخدمات . ودمر الخدمة المدنية وشرذم الآلاف من الكوادر المؤهلة والمدرّبة لأهداف سياسية . وتم إدخال نظم التعذيب الوحشية حتي الموت للمعتقلين السياسيين وعمقت التفرقة العنصرية ومزقت وحدة البلاد وتم التفريط في سيادتها الوطنية كما يستدل عليه من احتلال حلايب وأجزاء من شرق وجنوب شرق السودان بواسطة مصر وإثيوبيا وكينيا . وانفصل جنوب السودان وعمقت مشكلة دارفور إلي حد اللحاق بجنوبه . وأصبحت مأساة حقيقية جعلت رئيس النظام مطلوباً أمام محكمة الجنايات الدولية .

2. التخبط السياسي والفكري

ما سبق من مقدمة يوضح مدي تخبط الحركة التي ذابت داخل السلطة ، ونشأت من صلبها مجموعة رأسمالية طفيلية فاسدة حتي نخاع العظم ، وتناسلت وتكاثرت داخل تلك البحيرة الراكدة التنظيمات السلفية الإرهابية التي تكفر الجميع . ولم تقدم الحركة نماذج للتنمية والديمقراطية يحتذي بها رغم وجودها في السلطة لأكثر من 20 عاماً ، وحتى الصيغ الإسلامية التي قدمتها كانت فاشلة مثل نظم البنوك الإسلامية وزيادة الربا ونظام السلم والزكاة . لم تسهم تلك النظم في التنمية وخلق نظام اجتماعي عادل . كما لم تنتج هذه الحركة حتي بعد الوصول للسلطة وتسخير كل إمكانياتها فناً أو أدباً يذكر إضافة لخلوها من الطاقات المبدعة والخلاقة وعيشها في فراغ

ثقافي . كما لم تنتج دراسات عميقة في الواقع السوداني . وأخطر ما في دعوة الحركة الإسلامية هو اعتبار كل التاريخ الثقافي منذ ممالك السودان القديمة والنوبة المسيحية جاهلية وإلغاء وتحطيم آثار تلك الفترة بوسائل وطرق غير مباشرة ومأكرة . ارتبطت الحركة منذ نشأتها بالإرهاب والأنظمة الديكتاتورية مثل محاولة اغتيال الحاكم العام روبرت هاو ، وتأييد انقلاب 17 نوفمبر 1958 ، نظام عبود والدخول في حالة سبت كما أشار الترابي خوفا من القمع كما حدث لحركة الإخوان المسلمين في مصر . وتحركوا في العقود الأخيرة وركبوا موجة المعارضة التي تصاعدت ضد النظام . وبعد ثورة أكتوبر 1964م خططوا لمؤامرة حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان في خرق واضح للدستور وانتهاك لاستقلال القضاء برفض قرار المحكمة العليا لقرار الحل وباعتباره غير دستور ، مما خلق أزمة في البلاد ، كان من نتائجها انقلاب 1969/5/25م . كما أدخلوا العنف في الحياة السياسية وخاصة وسط الطلاب والهجوم المسلح على دور الحزب الشيوعي بعد قرار حله ، والهجوم على معرض الفنون الشعبية الذي أقامته جمعية الثقافة الوطنية والفكر التقدمي بجامعة الخرطوم عام 1968م ، وتكوين التشكيلات العسكرية التي استخدموها في العنف في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ، حتى نفذوا انقلاب 30 يونيو 1989 وأقاموا دولة فاشية ودموية حولت حرب الجنوب إلي دينية . ونتجت عنها فظائع وكرست الدعوات الانفصالية . كما أيدوا محكمة الردة للاستاذ محمود محمد طه عام 1968م ، وباركوا إعدامه عام 1985م بعد قوانين سبتمبر 1983 . وتحالفوا في جامعة الخرطوم عام 1972 مع نظام النميري والغوا دستور التمثيل النسبي . وأدخلوا نظام التصويت الحر المباشر والذي عن طريقه صادروا الديموقراطية وربطوا الاتحاد بالتنظيم . وعطلوا الجمعية العمومية وتقديم خطاب الدورة لها عقب نهاية كل دورة للاتحاد . كانت تلك التجربة ، تجربة ربط الاتحاد بالتنظيم خطوة لربط الدولة بالتنظيم بعد انقلاب 30 يونيو 1989 . وكان التحالف مع أمريكا في الحرب الباردة ضد الشيوعية والمعسكر الاشتراكي وتدريب أغلب كوادر التنظيم العلمي في أمريكا . وعارضوا اشتراك المرأة في السياسة حتى فرضت عليهم الأحداث ذلك بعد ثورة أكتوبر 1964 . ثم ركبوا الموجة وجاءت إجتهاذات الترابي لتبرير اشتراكها في انتخابات الطلاب والانتخابات العامة . هذا رغم التحولات في بنية الحركة الإسلامية والإصلاحات التي أحدثتها الترابي فيها بعد انقلاب 25 مايو وطرحه للتجديد في الشكل لا المحتوى الذي ظل بانسا ومكرسا للاحادية والتسلط حتى داخل التنظيم مثل الدخول في السوق وإدخال التقنية الحديثة (كمبيوتر وادوات اتصال ووسائل اعلامية وادارية حديثة) . وبعد انقلاب 30 يونيو 1989م تم خلق فئة رأسمالية طفيلية نهبت قطاع الدولة . أغلب هذه الفئة جاءت من اصول اجتماعية متواضعة بعد ان استفادت من مجانية التعليم وألغتها بعد الوصول للسلطة . وقد تكررت تجارب الفاشية والنازية باسم الإسلام . ويتضح ذلك في بداية انقلاب الإنقاذ أن أعضائه استخدموا أشنع أساليب الاعتقالات والتعذيب الوحشي وتشريد الآلاف من أعمالهم ومحاولة محو التاريخ السوداني من الذاكرة السودانية وفرض مناهج للتعليم تركز لأيدولوجية التنظيم الأحادية ضيقة الأفق . ووصل تضخيم الأجهزة الأمنية وزيادة ميزانيتها لتصل إلي أكثر من 75% من الميزانية العامة وتقليل ميزانيتها للتعليم والصحة ، والصرف الضخم علي جهاز الدولة والإعلام المتضخم وارتباط الحزب بالدولة ، والسيطرة علي النقابات وربطها بالدولة عن طريق ما يسمى بنقابة المنشأة وتزوير انتخابات نقابات العاملين والمهنيين واتحادات الطلاب والانتخابات العامة وصرف من لا يخشي الفقر علي تلك المهازل المسماة زورا انتخابات هذا إضافة لتوسيع قاعدة القمع بذرائع ايدولوجية والمضايقات الشخصية للمواطنين وأصحاب الديانات المسيحية والمعتقدات عن طريق ما يسمى بقوانين النظام العام إضافة إلي إلغاء ونفي الآخر . وحولت حرب الجنوب في بداية انقلاب الإنقاذ إلي حرب دينية . وبعد اتفاقية نيفاشا لم تتغير طبيعة النظام رغم الانفراج النسبي وهامش الحريات الذي حدث . بهذا يتضح فشل تجربة الإسلام السياسي في السودان ومدى الخراب والدمار الذي ألحقه بالبلاد من تدمير للاقتصاد والاخلاق والمجتمع والتفريط في السيادة الوطنية وتمزيق وحدة البلاد .

وإذا كان ما حدث هو مؤسساً علي منهجية عقائدية وترتبط بمفهوم الحاكمة في الفكر السياسي الإسلامي ، فلماذا لم يتبع قادة النظام مفاهيم فلسفتهم وينفذوها . في الفكر السياسي تعرف الدولة بأنها تنظيم قانوني للمجتمع . وينبثق عن هذا المفهوم قاعدتين ، الأولى هي له حق وضع حدود سيادة الدولة ، والثانية هي ضمان نفاذ هذه السيادة وهو ما يعبر عنه بالسلطة . وبذلك فإن السيادة هي منبثق السلطة والسلطة هي حق تطبيق السيادة . وإذا كانت الحاكمة هي المقابل لمفهوم السيادة وهي لها مفاهيم الهية ترتبط بتعاليم لا يمكن تخطيها عند تطبيقها . لم يستخدم الفكر السياسي الإسلامي مصطلح السيادة علي الوجه المستخدم في الفكر السياسي الحديث . وعندما كان الأباطرة والقباصرة وملوك فرنسا يستخدموه فكانوا يعبروا عن إلهيتهم كما في حالة قباصرة روما وبعض الأباطرة أو عن للتعبير عن استقلالهم بالسلطة عن البابوية . ويقابله في الفكر السياسي الإسلامي مصطلح الحاكمة كما يعبر عنه قول الأمام الغزالي الحاكم هو الشارع ، ولا حكم الا الله تعالى لا حكم لغيره . واستحقاق نفوذ الحكم ليس إلا لمن له الخلق والأمر والنافذ حكم المالك علي مملوكه ولا مالك الا الخالق ، فلا حكم ولا أمر إلا له .

النبى (ص) والسultan والسيد والاب والزوج فإن أمروا أو أوجبو لم يجب شئ بإيجابهم ، بل بإيجاب الله تعالى طاعتهم ، فالواجب طاعة الله تعالى وطاعة من اوجب الله تعالى طاعته . الحاكم عند الغزالي هو الذي له حق وضع القانون ابتداء (الحاكم هو الشارع) كما انه مصدر السلطة (اما النبي (ص) والسultan والسيد والاب

والزوج فان امرؤ او اوجبوا لم يجب شئ بايجابهم بل بايجاب الله تعالى) . ومصطلح الأمر مقابل لمصطلح السلطة . كذلك فان مصطلح السلطة كما في الفكر السياسي الغربي لم يستخدم في الفكر السياسي الإسلامي ، وان اشتق من كلمة سلطان التي وردت في القرآن: (هلك عني سلطانية) (يا معشر الانس والجن ان استطعتم ان تنفذوا من اقطار السماوات والأرض فانفذوا ، لا تنفذوا الا بسلطان) فإنها كما هو واضح لا تعني السلطة باعتبارها ممارسة السيادة والمصطلح المقابل له في الفكر السياسي الإسلامي هو مصطلح (الأمر) ومنه سمي من اسند الية السلطة (الأمير) و(أولي الأمر) . (يَا لِيَهْلِ الَّذِينَ مَدَنُوا لِيُعُوا اللَّهَ هَيَأْبَعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ . . .) (النساء: 59) وهو المصطلح الذي استخدمه الخلفاء الراشدين والصحابية . وعند وفاة الرسول(ص) تحدث أبو بكر عن السلطة فقال أن محمد قد مضى لسبيله ولا بد لهذا الأمر من قائم يقوم به . ولما أراد العهد بالسلطة إلى عمر قال تشاوروا في هذا الأمر ثم وصف عمر بصفاته وعهد اليه واستقر الأمر عليه . وقال عمر بن الخطاب يصف السلطة أن هذا الأمر لا يصلح الا بالشدّة التي لا جبرية فيها وباللين الذي لا وهن فيه . وقال علي ابن أبي طالب أن موت النبي(ص) قد أعقبه تنازع الناس في السلطة وخطب الحسن في اهل العراق في شأن السلطة فقال اما والله لو وجدت اعوانا لقمتم بهذا الأمر اي قيام . ونقد المفهوم التشبيهي للحاكمية إذا وضح لنا ان مصطلح الحاكمية يقابل مصطلح السيادة . وهذا المبدأ الذي كان يتغني به حسن الترابي في منندياته السياسية أبان أيام وفاقه الأخيرة مع الطيقة العسكرية المتحالفة معه . ولكن مصطلح الأمر يقابل مصطلح السلطة فإن كان هناك مذهب يرى أن الحاكمية تعني السلطة في الفكر السياسي الحديث فلا فرق بين إسلام أو علمانية ، بين دكتاتورية أو ليبرالية . وهذا المذهب قديم كان أول من نادى به هم الخوارج الذين رفعوا شعار لا حكم إلا لله . وفي العصر الحديث نادي به البعض استنادا إلى تأويل خاطئ لبعض مقولات أبو علي المودودي التي يوضح في مقولة الحاكمية لله وحدة مثل قوله . ومحور نظرية الإسلام والسياسية تتمثل في نزع جميع سلطات الأمر والتشريع من ايدي البشر لأن ذلك أمر مختص بالله وحده . كذلك استندوا إلى ما فهموه من كتابات سيد قطب الذي نقل مفاهيم المودودي فيها . ويترتب علي هذا المذهب أن إسناد السلطة للجماعة مناقض لإسناد الحاكمية لله مع انه نتيجة له . ويمكن استنتاج أن هناك استخلاف لهذه الحاكمية عن طريق خلفائه في الأرض وهم من يتولون السلطة باسمه . كان علي ابن أبي طالب هو اول من تعرض لهذا المذهب بالنقد فقال في معرض حديثه عن شعار الخوارج لا حكم إلا لله (كلمة حق أريد بها باطل ، نعم إنه لا حكم إلا لله ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله ، وإنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به الفيء ويقايل به العدو وتؤمن به السبل ويؤخذ به للضعيف حتى يستريح بر ويستريح من فاجر . أقر علي بن أبي طالب إسناد الحاكمية لله ، نعم إنه لا حكم إلا لله . ولكنه أنكر فهم هذه الحاكمية بمعنى السلطة التي أشار لها بلفظ الأمرة : ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله . ثم يبين ضرورة السلطة لأي مجتمع : وأنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر . ثم بين أن السلطة ممارسه للسيادة خلال الزمان والمكان . ومن أشكال هذه الممارسة جمع الفيء ومقاتلة العدو وتأمين السبل . . الخ والله تعالى منزّه عن ذلك . كما يستند هذا المذهب إلى أن لفظ الحكم الوارد في القرآن يراد به السلطة ، وهذا غير صحيح اذا أن هذه اللفظ إذا ورد في القرآن منسوبا إلى الله تعالى فإنه يعني السيادة التكوينية والتكوينية . وإذا ورد منسوبا إلى الانسان فانه يعني الفصل في الخصومات والقضاء كما في قوله تعالى : ودأود وسليمان إذا يحكمان في الحرب وقوله تعالى : وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل . كما يعني الحكمة النظرية كما في قوله تعالى عن يحي عليه السلام : يا يحي خذ الكتاب بقوة وأتيناك الحكم صبييا . وقوله تعالى عن ابراهيم عليه السلام : ربي هب لي حكما وإلحقي بالصالحين . وفي تفسير البيضاوي ان لفظ الحكم ورد في القرآن بمعنى الحكمة النظرية وفصل الخصومات .

3. السيادة والسلطة والاستخلاف

اسناد الحاكمية لله وحده يقرر القرآن أن الحاكمية صفقر للربوبية: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ أَمَرَ الْأَتَّعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ لِلَّيْنُ الْأَقِيمُ ۚ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: 40) . وعلى هذا فان الحاكمية (السيادة) لله تعالى وحده . وإسنادها إلى غير سواء كان فرد او فئة او حتى الشعب هو شرك فيهيىء بالذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شئ فقدره تقديرا) (الفرقان: 2) . وبرهان الحاكمية لله في الدنيا أنه لما كان حكمته تعالى من خلق الكون في إظهار صفاته ، وأنه تعالى اظهر صفاته تكوينا وتكليفا: فان حاكميته لهذا الكون هي حاكمية تكوينية وتكليفية . وإذا تحدثنا عن الحاكمية التكوينية ، أي أن سننه تعالى تحكم حركة الأشياء والظواهر والانسان حتما فهذا يأتي في كتابته الله في الذين خلقوا من قبلنا فجاءت لسننة الله تبديلا) (الأحزاب: 62) .

حجر الزاوية هنا هو الحاكمية التكوينية ومضمونها وجوب أن تحكم قواعد شريعته حركة الفرد والمجتمع (وما آخذتكم فيه من شئ ع فحكاهم الله إليكم) الله ربّي عا ليه لتوت واليه انيب) (الشورى: 10) . وإثبات حاكمية الله في الآخرة هو ولما كانت الآخرة في التصور الإسلامي قائمة على الظهور الذاتي فان الحاكمية تعالى وخيونه بمسالك البروا انما كل فيها ان الله قد حكمت بين العباد) (غافر: 48) .

ولكن الاستناد إلى استخلاف الجماعة في إظهار الحاكمية هو الذي يبني عليه الخلاف . هذا يعني أن الله تعالى بعد أن أسند الحاكمية لذاته استخلف الجماعة في إظهارها في الأرض بأن أسند إليها السلطة . وهذه هي نقطة النزاع التي تتمثل في إلي من أسندها وبأي آلية . وهذه هي ممارسة السيادة إما قهراً بإدعاء أنها أسندت إلي فرد أو جماعة بعينها بأمر من الله أو بالرجوع إلي أمر الشوري وهو يحتم جماعية الاختيار . والحاكمية في الزمان والمكان هي إظهار لها في الأرض . أما أدلة إسناد السلطة إلي الجماعة فتأتي صريحاً في القرآن أن الأمر شورى بين المسلمين . ومصطلح الأمر يقابل مصطلح السلطة : وأمرهم شورى بينهم . وكذلك عموم الاستخلاف في القرآن (هُوَ الْأَنْبِيَاءُ خَلَّافًا فِي الْأَرْضِ) (فاطر: 39) . وهذا لا يعني أنه استخلف فرد أو جماعة بعينها بأن تتولي أمر القوم وإنما أن الأمر شورى بينهم وهذا هو الأقرب إلي الأنظمة الديمقراطية والليبرالية . ويثبت هذا الاستنتاج ما يقول المودودي : إن الله قد وعد جميع المؤمنين بالاستخلاف ولم يقل انه يستخلف احد منهم . والظاهر من هذا أن المؤمنين كلهم خلفاء الله وهذه الخلافة التي للمؤمنين خلاف عمومية لا يستبد بها فرد أو أسرة ولا طبقة اجتماعية .

4. الفوضى السياسية والإنسانية

في الأيام التي تلت إصدار قرار المحكمة الجنائية الدولية بات الوضع في السودان مشابه للفوضى ، اداريا وسياسيا . وكانت القرارات تصدر من جهات متعددة ولا تنفذ كلها والتصريحات تتضارب في أجهزة الاعلام . ولكن الأثر الأكبر كان في الانهيار المعنوي للمموس في قيادات النظام والذي بدأ في البحث عن من يمكنه توجيه اللوم له . وكان أولها المنظمات الإنسانية العاملة في البلاد . وغطى قرار الحكومة بإبعاد 13 منظمة دولية عن السودان منذ إصداره وبشكل كبير على قرار المحكمة الجنائية الدولية القاضي بتوقيف رئيس الجمهورية المشير عمر البشير . وفي الحقيقة فإن الحدثين غير منفصلين وهذا استنادا على ان الحكومة عمدت إلى طرد الوكالات الإنسانية كرد فعل انتقامي حيال قرار الجنائية . والعلاقة بين المنظمات المبعدة ومفوضية العون الإنساني اتسمت طوال أربع سنوات بالشد والجذب بسبب تجاوزات رصدتها السلطات . ولكنها اضطرت في حينها إلى لملمة أطراف الازمة امتثالا للمتطلبات الدبلوماسية ومنعا للتقاطعات السياسية التي دفعت في أوقات عديدة بالحكومة إلى غض الطرف عن خروقات فادحة تم ارتكابها . على سبيل المثال فإن لجنة الإنقاذ الدولية التي وقعت مذكرة تفاهم مع المحكمة الجنائية الدولية في العام 2005 حسب ما كشفت عنه وثائق رسمية وقعت في أيدي السلطات ، لكن المنظمة سارعت إلى الاعتذار وسمح لها بمواصلة عملها . أما منظمة أطباء بلا حدود الهولندية التي تتهمها الحكومة باختلاق تقارير عن الاغتصاب والإبادة الجماعية في دارفور فقد حال تدخل السفير الهولندي وقتها دون معاقبتها والتحفظ على الازمة . وهكذا مضت المنظمات في أنشطتها إلى أن صدر القرار من المحكمة الجنائية فلم يكن أمام الحكومة خيار سوى التضحية بها . كان هذا باعتبار أن الدول المنتمية إليها وتحديدا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تؤيد وتدفع بقوة في اتجاه توقيف الرئيس عمر البشير وهو رأس الدولة ورمز السيادة . وذلك آخر ما يمكن المساومة عليه وبدون الالتفات إلى أي عواقب محتملة جراء قرار الطرد . ولذلك صرح وكيل وزارة الخارجية مطرف صديق أن مجلس الأمن الدولي أخرج قضية المنظمات في محاولة للخلط بين الهدفين الإنساني والسياسي . وشدد على أن مفوضية العون الإنساني تملك الحق في طرد أي وكالة تتجاوز التفويض والمعاهدات المتفق عليها للعمل الإنساني بغض النظر عن انتماء تلك الوكالات إلى الدول . ولكن تجاوزات المنظمات العشر ليست جديدة وهي مرصودة منذ أعوام وكان إلحاق ثلاث وكالات بقرار الطرد هي بادكو الأمريكية (PADCO) وهي منظمة حديثة سجلت لدى المفوضية في العام 2008م . وقد كانت بديلة لوكالة امريكية اخرى تسمى (DAI) اضطرت لمغادرة البلاد في أعقاب مواجهتها بتجاوزات ومخالفات عديدة فضلا عن معاناتها من مشكلات مالية . وقد رصدت السلطات تجاوزات لبادكو تمثل وفقا لتقارير حكومية في تمويل محامين في دارفور لهم صلة بالحركات المسلحة إلى جانب دعم منظمات يسارية وأخرى تتصل بحقوق الانسان ، لكنها كانت تعمل وفقا لاجندة المنظمات الأمريكية . وأشار التقرير إلى أن بادكو قدمت دعما سريا لمركز الأمل الذي يتهم باختلاق تقارير عن الاغتصاب . وقالت الحكومة أن الوكالة الأمريكية تختار موظفيها على أساس عرقي ورصدت تغلغلها في المدارس الثانوية والأندية والأحياء لتشكيل تجمعات معارضة للنظام . وهناك معلومات أن المدير القطري للمنظمة أ بعد من البلاد بتوجيه من مفوضية العون الإنساني بعد محاولته اقام السفارة الأمريكية في الخرطوم بقضايا إدارية وتحويلها إلى أزمة سياسية . أما انقاذ الطفولة الأمريكية التي بدأت أنشطتها في العام 1985م فهي تنشط في غرب دارفور وجبال النوبة وأبيي وإتهمتها تقارير الحكومة بجمع معلومات عن زعماء القبائل العربية ومسؤولين حكوميين . كما وفرت معلومات للجنة التحقيق الدولية التي ارسلتها الامم المتحدة حول الأوضاع في الإقليم . وبعثت المنظمة تقارير سلبية عن ضلوع الميليشيات العربية في عمليات اغتصاب وحرق القرى . وبالنسبة لأطباء بلا حدود الفرنسية فيعتبرها التقرير الحكومي متورطة في تقارير عن الاغتصاب والعنف الجنسي أصدرتها إبان احتدام الصراع في دارفور لكنها اعتذرت للحكومة بعدها . غير ان مكتب المنظمة في نيروبي دعا في وقت لاحق المحكمة الجنائية إلى اتخاذ اجراءات في مواجهة الحكومة

السودانية . ولم يكن أمام السلطات بعد كل ذلك التاريخ الا استدعاء الماضي واتخاذ حجة لطرده تلك المنظمات برغم أن تجاوزاتها عفا عليها الزمن .

غير أن المدير السابق لمركز مكافحة الألغام حامد أحمد عبد العليم رأى أن مخالفات المنظمات المرصودة والمعلنة منذ أربعة أو خمسة أعوام لم تتوقف حينها . وأكد استمرارها في التجاوز بنشويه متوالٍ لسمعة السودان واطهاره عبر تقارير لمشهد المضطرب أمنياً . واعتبر أن الأمر لا يخلو من المؤامرة باعتبار أن دارفور تأتي ما يزيد عن 150 منظمة أجنبية تستوعب كل واحدة نحو خمسة أو ستة أجناب دون أن تسجل أي حادثة اعتداء في مواجهتهم طوال السنوات الماضية . وهذا يكذب التقارير المرفوعة عن سوء الاوضاع الأمنية . وفي الحقيقة فإن هناك تقارير أن الوكالات الاغاثية لم تقدم طوال أعوام مشاريع للبنى التحتية ولا خدمات ذات قيمة . أو أنها قدمت تلك الخدمات في أماكن منتقاة . ولكن بلا شك فإن قرار الحكومة المتخذ بطرد الوكالات لا يمكن أن يفصل عن الجانب السياسي وهو أيضا مرتبط بتجاوزات تلك الوكالات التي دونت في مواجهتها بلاغات وتلقّت إنذارات بينما شكلت لبعضها لجان تحقيق . وحبال صبر الحكومة مدت إلى ما لا نهاية لتبرهن أنها حريصة على العمل الإنساني وتساعد في مواجهة الكارثة بدارفور لكنها استمرت في تجاوزاتها . وهناك تقارير أكاديمية بشأن الوكالات يجعل الحكومة لامبالية وهي التكلفة العالية لموظفيها العاملين في السودان . وقد يتقاضى الكادر الاجنبي في المنظمات الكبيرة رواتباً عالية قد لا تقل عن 10 آلاف دولار شهرياً تكون مصحوبة بنفقات الإقامة والسفر . وبحسب احصائيات رسمية فإن أكثر من 90% من المنصرفات تذهب للعاملين مقابل أقل من 10% للننازين والمتضررين ، فيما لا تقل الميزانية السنوية للمنظمات الكبيرة عن 25 مليون دولار تجمع باسم السودان⁴ . غضبة الدول الكبرى جراء قرار الطرد لم تهز الحكومة التي بدت مطمئنة إلى قرارها غير مبالية بالتحذيرات القائلة بأن مغادرة تلك الوكالات يفجر المزيد من المآسي الإنسانية في الإقليم . هذا ما أكدته المتحدثة باسم الامم المتحدة للشؤون الإنسانية اليزابيث بايرز من أن رحيل هذه المنظمات يمكن ان يترك 1، 1 مليون شخص بلا غذاء و 1، 5 مليون شخص بلا رعاية طبية وأكثر من مليون شخص بلا مياه شرب . وقالت أن الخطوة تمثل تحدياً كبيراً للعناية للمنظمات الإنسانية الباقية ولحكومة السودان في سد هذا النقص . أقر مطرف صديق بأن مغادرة تلك المنظمات سيترك أثراً لكنه نوه إلى أنها لم تكن تجلب الأغذية والمياه إنما تعتمد على التوزيع بعد أن تتكفل كل من اليونيسيف بتوفير المياه ، وبرنامج الغذاء العالمي بجلب الاغذية . ويقول إن الحكومة منتبهة للفراغ وأصدرت توجيهات لوكالات انسانية لسد الثغرة وتقديم خدمات افضل من السابق ولتقطع الطريق أمام الاتهامات المصوبة إلى الحكومة بأنها تستخدم التجويع سلاحاً في دارفور . وأوردت صحيفة التايمز البريطانية في تقرير من شمال دارفور حيث يقع مخيم السلام أن المستشفى الذي يوجد في المنطقة ويخدم حوالي عشرين الف من سكان دارفور المرضى ، ويقدم العناية الطبية اللازمة لانقاذ حياة العائلات التي فرت من منازلها تم اغلاقه⁵ . وقد أرسل مرضاه إلى منازلهم وقيل للأطباء والممرضات ألا يذهبوا إلى العمل . ويقول التقرير ان مسؤولي الاغاثة حذروا من أن حالات الطوارئ الإنسانية الخطيرة يمكن أن تتحول إلى كارثة . وان قرار طرد المنظمات وضع امدادات الغذاء إلى نحو 1، 1 مليون شخص في خطر ، حيث يتبارى برنامج الغذاء العالمي للعثور على شاحنات لتوصيل اكياس الذرة . ونشرت الديلي تلجراف أن مئات الآلاف من أهالي دارفور استيقظوا لمواجهة تهديد تقليل امدادات الطعام واغلاق المراكز الطبية⁶ . وأضافت أن كبار المديرين بعشر منظمات بما فيها اوكسفام وانقذوا الأطفال وأطباء بلا حدود وغيرها عقدوا اجتماعاً طارئاً لدراسة الوضع . واستنتجوا أن هناك صعوبة في انتقال مسؤوليات هذه المنظمات إلى غيرها بسبب ضخامة العمل الذي تقوم به استناداً إلى شهادة التي اوكسفام تقدم مساعدات لـ 400 الف شخص في دارفور .

بينما اعتبرت وكالات الامم المتحدة توقيف المنظمات غير الحكومية يخلق آثار مدمرة على مواطني دارفور . وقالت في بيان أن عمليات الإغاثة الإنسانية في شمال السودان ، وهي الأكبر لحالات الطوارئ الإنسانية في العالم وتصل تكلفتها إلى أكثر من 2 مليار دولار سنوياً ، ستلحق بها أضرار يتعدى تغييرها . وبحسب البيان فإن المنظمات الطوعية غير الحكومية التي علقت تمثل أكثر من نصف القدرة على عمليات توصيل المساعدات في دارفور . وإن لم تسترجع المساعدة المنقذة للحياة التي تقدمها هذه الوكالات قريباً ، فسيكون لذلك آثار فورية وعميقة . ومن غير الممكن في أي إطار زمني معقول إستبدال هذه القدرات والخبرات التي قدمتها هذه الوكالات على مدى فترة قصيرة . وأن طرد المنظمات يشرد نحو 6، 500 موظفاً ، مايعادل 40% من قوة العمل الإنساني ، وهي توفر شريان حياة إلى 4، 7 مليون شخص في دارفور وحدها وملايين آخرين في مناطق أخرى من شمال السودان .

وأظهرت الوكالات قلقها من مصادرة الحكومة موجودات هذه المنظمات والتي تعتبر حاسمة بالنسبة للعملية الإنسانية بما في ذلك الحواسيب والمركبات ومعدات الاتصالات . لكن مسئولاً ذو صلة بالملف الإنساني صرح أن السلطات لم تصدر أو تحتجز أيًا من موظفي الوكالات لكنها تجري عملية تسليم وتسلم للاصول وفقا لقانون المنظمات . وتأخذ العملية في وقت طويل يكون خلالها المسؤول الأجنبي متواجدا بالموقع للمتابعة وهو ما لا يمكن اعتباره احتجازاً أو مضايقة ، ولكنه يؤكد ان عملية تسليم الاصول تمت بطريقة سلسلة ويتعاون مع السلطات الحكومية . ووضعت مفوضية العون الإنساني في حسابها احتمال الاضطراب لطرده كل المنظمات الإنسانية ، وأوفدت 3 فرق خبراء إلى نيالا والفاشر والجنينة لتقييم الوضع وايجاد خطة محددة لمواجهة الوضع الإنساني . وشرعت فعليا في تطبيق الخطة التي حددت منظمات الهلال الأحمر لتوزيع مايزيد عن 40% من الأغذية في دارفور لسد النقص جراء مغادرة الوكالات المطرودة ، وتعمل مؤسسة الزبير الخيرية والعون الإنساني والتنمية فضلا عن الوكالة الإسلامية والجمعية الطبية الإسلامية إضافة إلى المؤسسة الصحية العالمية كبديل لتقديم خدمات المياه وتوزيع الاغذية . وشكل نقص الأنوية العلاجية بدارفور تحديا للحكومة مع الأثر السلبي لنقص المياه . وغالبية مخيمات النازحين تتمتع بمصادر مياه كافية حيث أن المياه توفر خدماتها في الأساس منظمة اليونسيف بالتعاون مع هيئة المياه واصحاب البيئة . وبعض المنظمات المبعدة كانت تتولى تدبير التكلفة التشغيلية لطلبات المياه وهو ما يصعب توفيره . وفي شمال دارفور نشطت لجنة الإنقاذ الدولية في مخيمات أبوشوك والسلام وأقامت عيادات طبية وأشرفت في مدينة كتم على مستشفى وحلت مكانها منظمات عربية . وتوجد بعثة مصرية طبية في مخيم ابوشوك وفي معسكرات مكجر وغارسيل وكاس غرب دارفور . ولكن منظمة كير الأمريكية المطرودة كانت تتولى توزيع مواد غير الطعام مستخدمة عمالة محلية من النازحين . غير أن الوضع كان معقدا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركات المسلحة في جبل مرة ونيرتتي . وهي المواقع التي كانت تنشط فيها منظمة رعاية الطفولة الأمريكية . ولم تتمكن أي من الوكالات الوطنية من دخولها . فضلا ان المنظمة الأمريكية كانت توظف في مكاتبها بدارفور حوالي 1400 من العمالة المحلية باتوا مهنيين بالتحول إلى عطالي . وقال مسؤول أن الحكومة ترى إمكانية معالجة تلك المعضلة باستيعاب الموظفين في المنظمات البديلة مع إيفاد الوكالات الأجنبية التي لم يشملها قرار الطرد إلى مناطق الحركات المسلحة . غير ان المنظمات المبعدة ترفض كليا اتهامات الحكومة لها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية . ويقول رئيس منظمة أطباء بلا حدود كريستوف فورنييه هو طبيب بشري فرنسي أن منظمته تعمل بطريقة غير منحازة لتقديم المساعدة الطبية التي هناك حاجة اليها دون تدخل في السياسة . وقال : بالطبع ليست لنا علاقة بالمحكمة الجنائية الدولية . ولا نتعاون أو نقدم أي معلومات اليها . وأن طرد الوحدات الفرنسية والهولندية التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود سيجعل الأمر بالغ الصعوبة للعاملين الباقين من إسبانيا وسويسرا وبلجيكا في تقديم المساعدات اللازمة لانقاذ الحياة من المنظمات المبعدة :

1. كير أنترناشيونال وتعمل في السودان منذ 28 عاما وهي مصدر رئيسي لغذاء اللاجئين وتقوم بتقديم المساعدة الطبية الأولية والأغذية الضرورية لأكثر من مليون ونصف مليون شخص بين لاجئ وقروري بدارفور .
2. لجنة الإنقاذ الدولية وتعمل في السودان منذ عام 1981 وتدير أربعة مشاريع في دارفور بينها مشروع لتوطين اللاجئين والتدريب الصحي والبرامج التعليمية التي يستفيد منها حوالي 75% من سكان دارفور .
3. أطباء بلا حدود ، فرع هولندا وتعمل في جنوب دارفور وتقدم خدمات طبية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون . وهي تعمل على مكافحة تفشي مرض التهاب السحايا بين نحو 90 ألف شخص . وتقول إن طردها من دارفور سيبقي نحو 200،000 من سكان الإقليم المرضى بدون رعاية صحية .
4. أطباء بلا حدود ، فرع فرنسا وتعمل في غرب ووسط دارفور ، وهي تقدم رعاية صحية في مناطق التمرد ، وتنشط أيضا في مجال مكافحة مرض التهاب السحايا .
5. أوكسفام ، المملكة المتحدة ولها أكبر مشروع في دارفور على مستوى عملها في العالم وتعمل في مخيمات اللاجئين وتقدم لهم المياه النقية وخدمات النظافة . وطردها يؤدي 400 ألفا من سكان دارفور و200 ألف من مناطق السودان الأخرى .
6. التضامن Solidarities (فرنسا) وتعمل في جنوب وغرب دارفور وتقدم المياه الصالحة للشرب وتوزع الأغذية على 300 ألف شخص .
7. أكشن كونترى لا فام Action Contre La Faim (فرنسا) وتوزع الأغذية والمياه النقية وخدمات الرعاية الصحية في جنوب وشمال دارفور .
8. CHF العالمية ، الولايات المتحدة ولديها مشروعان في شمال وجنوب دارفور . وتقدم المأوى للاجئين وتوزع وقودا ومواقد للطبخ .
9. فيلق الرحمة ، الولايات المتحدة وتعمل منذ خمسة أعوام في السودان وتدريب الكوادر الطبية وتبني مدارس وتنظم دورات تدريب مهنية للنساء . وتقدم المساعدة لنحو 200 ألف من الذين أجبروا على مغادرة منازلهم .

10. مجلس اللاجئين النرويجي ويعمل في السودان منذ عام 2004 . ويساعد اللاجئين على بدء حياة جديدة . ويعمل بصورة أساسية مع اللاجئين السودانيين إلى الخرطوم والعائدين إلى جنوب السودان .
11. صندوق إنقاذ الطفولة ، المملكة المتحدة ويعمل على حماية 45 ألف طفل من سوء المعاملة والعنف في دارفور . ويقدم خدمات التعليم لنحو 15 ألف طفل ويعالج نحو ألف آخرين مصابين بسوء التغذية .
12. PADCO الولايات المتحدة وتعمل في برامج المساعدة الأميركية وتنمية المجتمعات المحلية وتعميق فهم المجتمع المحلي باتفاق السلام السوداني ويقدم منحا نقدية .

وتأسس قرار الطرد بجانب الأسباب السياسية علي رغبة السودان في سودنة العمل الطوعي . هذا بالطبع قولا ينسخ الجوانب النظرية والتطبيقية والأساس الواقعي للعمل الطوعي حيث أن السودان لا يمكنه تعويض أنشطة جماعات المعونة وهو دولة نامية وبحساب معايير الأمم المتحدة فإن أكثر من 80% من السكان يعيشون تحت خط الفقر . وبالمعايير الاقتصادية فقد يتجاوز هذا إلى أكثر من 92% إذا أدخلت حسابات ارتفاع نفقات المعيشة بصورة جنونية وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط نتيجة للأزمة المالية العالمية .

وقال مسؤول في الأمم المتحدة في مجال المعونة الإنسانية أن الحكومة السودانية تفتقر إلى القدرة الكافية لسد الفجوة التي تركتها جماعات الاغاثة التي طردتها من دارفور⁷ . واستهدف السودان 13 جماعة أجنبية وثلاث جماعات محلية تقدم الاغاثة قائلا انها تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي التي أصدرت مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور . وقال سفير السودان لدى الأمم المتحدة عبد المحمود عبد الحليم للصحفيين أن الحكومة السودانية لن تجد مشكلة في سد أي فجوات في توزيع المعونة بعد طرد المنظمات غير الحكومية . لكن جون هولمز رئيس الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة صرح للصحفيين أن الوضع ليس كذلك ونحن لا نساعد كما هو نظام الأمم المتحدة . والمنظمات غير الحكومية لا تساعد . والحكومة السودانية لا تملك القدرة على تعويض جميع الأنشطة التي كانت تجري . لا في المدى القصير ولا في المدى المتوسط . وأضاف قائلا لذلك فإن التحدي كبير للغاية اذا لم تعدل حكومة السودان عن قرارها مشيرا إلى أن المنظمات غير الحكومية التي شملها قرار الطرد تقدم نحو 50% من المعونات الإنسانية في دارفور . وكانت إفادات الأمم المتحدة وأمينها العام بان جي مون أن العمليات الإنسانية التي تقوم بها في دارفور حيث يعتمد 4,7 مليون شخص على المعونة ستواجه ضررا لا يمكن تعويضه اذا لم يُلغ قرار اغلاق هذه المنظمات . وقالت ماري أوكابي المتحدث باسم الأمم المتحدة ان بان لم يتحدث مع البشير عقب الاعلان الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية . وقال هولمز أن بان الذي يزور هايتي يتصل هايتيا في محاولة لحل الازمة وربما يوجه مناشدة شخصية للرئيس السوداني الذي صار متهما من الناحية الرسمية بارتكاب جرائم حرب كي يسمح بعودة المنظمات غير الحكومية .

وقال مسؤولون بالأمم المتحدة لرويترز ان أشرف قاضي رئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان تحدث مع البشير . وأضافوا ان الرئيس السوداني أبلغ قاضي انه لن يتراجع عن قرار طرد منظمات الاغاثة . لكنهم أضافوا ان البشير أبلغ عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية انه لن يأمر بطرد منظمات اخرى للمعونة الإنسانية من السودان . وقال هولمز أن الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية واجهوا مضايقات على أيدي قوات الأمن السودانية بما في ذلك سلوك ينطوي على تخويف . وأشار إلى أن مسؤولي الأمم المتحدة اشتكوا للحكومة من ذلك . هذا بالإضافة إلي مصادرة أصول المنظمات غير الحكومية بما في ذلك ما هو تابع للأمم المتحدة مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر وبيانات حيوية من أجل مساعدة المستفيدين من المعونة ومواد غذائية وغير غذائية ومخزنين يحويان أغذية تابعة لبرنامج الاغذية العالمي صادرتهما السلطات المحلية . وصار امداد الاغذية والمياه في مخيمات تضم النازحين في دارفور مشكلة على نحو متزايد . ولكن داخليا كانت هناك أصوات احتجاج مثلها مذكرة المجتمع المدني بجيل النوبة حول طرد المنظمات الطوعية العاملة بالسودان والتي أتت بالآتي :

منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل في يناير 2005 إستبشرت شعوب جبال النوبة خيرا⁸ وكانت تأمل في أن تقوم حكومة الوحدة الوطنية بدورها في توفير الخدمات الأساسية المتمثلة في الصحة والتعليم والمياه لمواطني المناطق الأكثر تأثراً بالحرب . إلا أن ذلك لم يحدث بل صارت المنظمات الإنسانية تقوم بتوفير كل الخدمات الأساسية رغم تناقص الدعم المقدم لها من قبل المانحين بحجة توقيع إتفاقية السلام الشامل . وكنا نعقد الأمل بأن يتم دمج الخدمة المدنية وتحمل الحكومة عبء توفير هذه الخدمات ووضع حل جذري لهذه المعضلة لكن خاب أملنا وآلت الأمور إلى الأسوأ . ورغم ذلك ظل المواطن صابراً على أمل أن تتخذ الحكومة من الخطوات ما يرتقى بالخدمة المدنية وتوفير الضروريات . ولكننا تفاجأنا بقرار طرد بعض المنظمات الطوعية الإنسانية العاملة بالولاية الشيء الذي سيؤدي إلى تدرى مستوى الخدمات الضرورية وإنهيار بعض المرافق التي تعتمد كلية على دعم هذه المنظمات إذا لم يتم تدارك الأمر بسرعة . نحن ممثلو المجتمع المدني نرى أن مثل هذا القرار سيؤدي إلى إنهيار الخدمات الصحية التي تقوم بها هذه المنظمات وبالتالي إغلاق كل المرافق الصحية التي تقدم هذه الخدمات لعدم

وجود موارد مخصصة من قبل حكومة الوحدة الوطنية وعدم إتمام عملية دمج الخدمة المدنية وغياب المؤسسات الحكومية الفاعلة في أكثر المناطق تائراً بالحرب . هذا يهدد حياة أكثر من مليون مواطن ، ممن يتلقون الخدمات الصحية من المرافق البالغ عددها (117) مرافقاً وقد ينتج عن ذلك إرتفاع معدل الوفيات وإنتشار الأمر اض . أما في مجال التعليم فإن المدارس في المنطقة ما زالت في أمس الحاجة إلى التشييد وإعادة التأهيل وتوفير الأثاثات ، فضلاً عن تأهيل المعلمين وتوفير الوجبة المدرسية ، بالإضافة إلى بناء قدرات مجالس الآباء ونشر الوعي بأهمية التعليم في أوساط المجتمع . واستنتجت أن غياب المنظمات الإنسانية يعنى إنبهار تام للخدمات المذكورة آنفاً ، وتضرر مواطنى الولاية بصفة عامة ومواطنى المناطق الأكثر تضرراً بالحرب بصفة خاصة واقترحت الآتي :

1. النظر في خصوصية جنوب كردفان بموجب إتفاقية السلام الشامل .
2. مناقشة المجتمع الدولي وحكومة السودان لحل مشكلتهما دون أن يحدث ذلك تأثيراً سلبياً على تقديم الخدمات الإنسانية .



3. في حال تعذر بقاء المنظمات الدولية المعنية بالقرار إلتماس من جميع الجهات المعنية بالعمل على :

أ. الحفاظ على إستمرارية الخدمات الإنسانية الأساسية دون إعاقة .
ب. ضمان توظيف العاملين الوطنيين بالمنظمات الدولية المبعدة لتلافى أى ضرر إقتصادي أو إجتماعى قد يعود على أسرهم .

ج. ضمان إستخدام كل ممتلكات المنظمات موضع القرار لتقديم الخدمات للمواطنين .

4. توفير الحماية للمنظمات المحلية لضمان تقديم الخدمات الإنسانية لمواطنى الولاية .
5. إتاحة الفرصة للمنظمات المحلية بالمنطقة لملا الفراغ الذى نتج عن إجماع المنظمات الدولية .

5. نقيضي الجبهة الإسلامية

قبل إصدار المذكرة بحق الرئيس عمر البشير رسمت أجهزة النظام الحاكم اللعبة السياسية وفق قاعدة **معنا أو مع الخيانة** ونشرة التلفزيون القومي انشغلت بجمع الإجابات عن السؤال : ما موقفكم من قرار أوكامبو . وقد جمع الرئيس أطرافاً من الحركة السياسية في البلاد وطرح عليهم ذات السؤال . وغدت قضية المحكمة الجنائية الدولية مقياساً للالتزام الوطني . وبُعِثت عبارات ومقولات مثل الاستعمار الحديث والرجل الأبيض .

وقد صرحت جهات نافذة في دوائر السياسة الأميركية نيتها الضغط على إدارة الرئيس أوباما لفرض منطقة حظر جوي في دارفور⁸ . ذلك على خلفية طرد الخرطوم لعدد من منظمات الإغاثة والوعون الإنساني العاملة في الإقليم . ووفق هذا المقياس الجديد برزت أجندة لاعبين إثنين ، المؤتمر الوطني الذي اختار مواجهة المجتمع الدولي وحركة العدل والمساواة التي دعى قائدها خليل ابراهيم مجلس الأمن إلى تطبيق حزمة إجراءات على غرار خطة الغذاء مقابل البترول السابق تنفيذها في عراق صدام حسين بعد احتلاله للكوييت عام 1990 . وأن يحظر المجلس على حكومة السودان بيع البترول وجمع ريعه . وتؤول هذه المهمة للأمم المتحدة التي تخصص من جانبها جزءاً من هذا الربيع لتمويل أعمال الإغاثة للنازحين واللاجئين جراء الحرب في دارفور⁹ . والأجندة التي يدفع بها طرفا المعادلة ليست بمستجدة فقد سبقت إليها قوى عراقية وبعث صدام حسين . كانت النتيجة النهائية أن تدهور العراق إلى دولة انتداب ثم دولة محتلة ثم ساحة قتال طائفي . هذه قد تكون نهاية الطريق الذي تقوده أجندة النظام حكومة ومعارضة مسلحة . والإخوان على ما بينهم من شقاق مجتمعون على ارتباط مستقبل السودان وأهله ضمن مخططاتهم . ولدت الإنقاذ إنقاذ مضادة . واحتدم النقاش حول مذكرة المحكمة انحصار في كونه عدل هي أم استعمار جديد وهذا انعكاس لأجندة خيال سياسي مع غياب أولويات ترسيخ ديموقراطية وتنمية مستدامة ووطن واحد وسلام حقيقي . وبعد ثلاثة أيام من التظاهر عادت الخرطوم للحياة الطبيعية ضد قرار توقيف المحكمة الجنائية الدولية ضد السيد رئيس الجمهورية ، هدوء بدا ظاهراً على طرقات المدينة التى شهدت كثير من الانفعالات نتيجة القرار . إعلان المذكرة كانت ضربة البداية لمشوار طويل تسير فيه الخرطوم مع المجتمع الدولي . وهو ما عناه السيد نائب رئيس الجمهورية في مؤتمره الصحفي حينما أشار إلى أن معركة السودان القادمة ليست مع المحكمة الجنائية الدولية وإنما في مجلس الأمن الدولي . وإن كان نائب الرئيس على عثمان

⁸ .2009/3/5

⁹ .2009/3/7

محمد طه قد أشار إلى أن المعركة ستدار من مجلس الأمن الدولي ، فإن العالمين ببواطن الامور يرون ان آليات تلك المعركة تظل في السودان مع ضرورة دفع جميع المستحقات بكل تعقيداتها . وهي مستحقات ظلت مصدر قلق للكثيرين خوفاً من انهيارها وعدم الإيفاء بها نتيجة لتدعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس الجمهورية . وهذه المؤشرات تتفق مع استنتاجات أكاديمية بإمكانية السير قدوماً في اتجاه تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة بموجب اتفاقية السلام الشامل والدستور كما يأتي في شروط التحول الديمقراطي المنشود كما يأتي به أسيموجلو وروبينسون (2001) ¹⁰ . ولكنه مع ذلك يكتنفه الغموض مع الصعوبات التي تؤدي إلي التحول الديمقراطي كأحد المخارج التي يأمل ان تنشأ البلاد من أزمتها الراهنة .

أصبح المتحكين في مفاصل الدولة يقابلون تحدى لا تقل مواجهته عما يقومون به في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية . الحزب الحاكم المؤتمر الوطني كان يسعى لإستثمار التعاطف الشعبي في رفضه لقرارات توقيف السيد رئيس الجمهورية . وبهذا التعاطف أدرك أهل المؤتمر الوطني أنه يحتاج لبناء قاعدة صلبة لجمع الصف الوطني . وهي قاعدة لها مستحقاتها ومتطلباتها التي ترتبط بالتحول الديمقراطي والحريات وتعديل القوانين المقيدة لها . وإن كان رئيس الجمهورية قد أمن في لقاءاته مع القوى السياسية بعد صدور قرار التوقيف بحقه من المحكمة الجنائية الدولية ، فكان الكثيرون يشيرون إلى أن ما جرى يعد فرصة جديدة يجب على المؤتمر الوطني استثمارها لصالح مشروع التحول الديمقراطي ومستحقاته . هذا يعتبر المخرج المثالي من الأزمة الراهنة بكل تعقيداتها . وكان مضمون كلمات ممثلي القوى السياسية عند لقاءها بالسيد رئيس الجمهورية يحمل هذه المعاني التي أشارت إلى ضرورة تعديل القوانين المقيدة للحريات و أحداث التحول الديمقراطي المطلوب وفقاً لدستور واتفاقية السلام الشامل .

هذه جملة القضايا التي تتوقف عندها القوى السياسية كثير لاحداث التغيير وتلبية متطلبات المرحلة القادمة بموجب الدستور واتفاقية السلام . وهو التحدى الذي يواجه المؤتمر الوطني في ان يثبت للقوى السياسية بعكس ما تراه فيه من عدم جدية في تعديل القوانين المقيدة للحريات ودفع مستحقات التحول الديمقراطي من الحريات . المؤتمر الوطني الذي تتهمه القوى السياسي بالتماطل والممانعة ساحت له فرصة مما يجري من حوله من تفاعلات عقب صدور مذكرة توقيف السيد رئيس الجمهورية من قضاة لاهاي . وهي تشكل أعظم الفرص للتحول والإقتراب أكثر من القوى السياسية لتحقيق جمع صف وطني يستطيع بمساهمة الجميع اجتياز الأزق الراهن .

وكان نائب الرئيس على عثمان محمد طه قد قال في مؤتمره الصحفي :

1. مؤسسة الرئاسة ترفض قرار المحكمة بتوقيف الرئيس البشير ولن تستجيب له
2. وستعمل على مناهضة قرار المحكمة بكافة السبل السياسية والقانونية
3. الحكومة ملتزمة باتفاقات السلام وكافة الموائيق والاتفاقيات الدولية الموقعة ،
4. ستواصل الحكومة مساعيها لتحقيق السلام في دارفور
5. تتمسك الدولة بحقها الدستوري في تطبيق القانون وضمان الاستقرار واستتباب الأمن
6. أنها تثق في صمود الشعب السوداني وقدرته على تجاوز هذا الامتحان وتشيد بتضامن القوى السياسية والمجتمع المدني مع الحكومة .

ولكن هذه التأكيدات قد لا تدوم طويلا وخاصة إذا ما خف الضغط السياسي علي النظام وطنيا ودوليا . هذا إضافة إلى استقراءات بعدم وجود ضمانات من الطرفين إذا ما تم تسليم السلطة أو إذا تم تحول ديموقراطي وهذا وارد ويتطابق مع الأدبيات الأكاديمية التي استنتجها هانتينجتون (1991) ¹¹ :

القاعدة العريضة علي مستوي المجتمعات والاقتصاديات والتي تشكل قيودا قوية علي أفعال النخبة والتجديد المؤسسي وحسب الإرث التاريخي للأنظمة السلطوية لا تعطي فرص كبيرة للنجاح في إمكانية الانتقال للديموقراطية وثباتها . وحين يكون النظام السلطوي قد قهر المجتمع بعنف ، فإن أغلب الديموقراطيات التي تعقبه تسلك مسار عقدة التعذيب وتعاقب المتسببين في الماضي الشرير حتي لا تكون لديهم الفرصة لكي يستهينوا بالديموقراطية المستولدة الحديثة .

علي أن ما حمله حديث نائب الرئيس على عثمان محمد طه شكل حالة اطمئنان للقوى السياسي بعد تخوف اعتمل في نفوسها خشية من ردة إلى العهد الاول والعودة بالبلاد لمربع الإنقاذ الاول نتيجة تداعيات مذكرة التوقيف ، نتيجة لإستنتاجات كرسائل كانت ترد عبر قيادات الاجهزة الأمنية لمؤيدي قرار المحكمة الجنائية الدولية . الا أن

¹⁰ Acemoglu, D. and Robinson, J. (2001) A Theory of Political Transitions. American Economic Review, 91, 938-963.

¹¹ Huntington, S. P. (1991) The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press is quoted as: Such broad phenomena, which occurs at the level of entire societies and economies, are said to form powerful constraints on elite action and institutional innovation. Historical legacies of authoritarian regimes are especially likely to undermine the chances for successful and stable democratization. For example, where the authoritarian regime has violently oppressed society, even the most democratic of successor regimes have to contend with the torturer problem: punishing the powerful perpetrators of past evil without letting them undermines the fragile new democracies.

ردة الفعل الحكومي تعاملت بهدوء ومسئولية وذلك بعد مرور فترة الهياج الذي عقب القرار . وذلك بحسب ما أشار إليه السيد رئيس الجمهورية وكانت تبشيرا بمزيد من الانفتاح السياسي وهو ما دفع مراقبون إلى تحذير الحكومة بأن لا تفهم ان التعاطف الذي وجدته من الجمهور بان يدفعها لمزيد من التشدد والتحكم في الدولة . علي أنه كان يجب الاستمرار في ذلك لتقرب أكثر من تلك الجماهير عبر تنظيماتها السياسية بإتاحة الحريات المطلوبه وتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين . هذا ما أشار إليه الطيب زين العابدين في قوله أن الحكومة وجدت تأييدا شعبيا كبيرا برفض قرار الجنائية الدولية بصفته مهيناً للبلاد في شخص رئيسه ورمز سيادته . وهذا السند الشعبي يمنح الحكومة رصيذاً سياسياً ومعنويا تعتمد عليه في مواجهة القرار . ولكنه أيضا يحتاج إلى سياسات داعمة له حتى يتحول إلى أرضية صلبة تقف عليها كل القوى السياسية والمدنية تتوحد وتراضي بمنهج الحكم وتبتكر سياسات لمعالجة مشكلات البلد . ولا يمكن إدعاء أن سياسات المؤتمر الوطني بصفته الحزب الغالب في السلطة لمعالجة مشكلات البلاد الرئيسية تتمتع بالرضى من كل القوى السياسية المؤثرة بما في ذلك الحركة الشعبية نفسها وهي شريكته في الحكم . فما زالت روح الشمولية وحب الهيمنة على السلطة والثروة والتعالى على الآخرين هي سمة سياساته العامة . وتأكيد على عثمان في المؤتمر الصحفى بأن الحكومة ملتزمة بقضية التحول الديمقراطى تشير إلى بعض ما تشكو منه أحزاب المعارضة بأن القوانين السارية إذا كانت متناقضة مع الدستور يظل الشك في التحول الديمقراطى المطلوب هو العنوان وهذا يتوافق مع تفسير فاتون (1999)¹² للشروط الضرورية للتحول نحو الديمقراطية .

القوى السياسية حرصت في لقاءها بالسيد رئيس الجمهورية ببيت الضيافة على الخروج بضمانات تجاه التحول الديمقراطى والحريات بعد تأكيد الرئيس البشير على ان الانتخابات ستكون حرة ونزيهة . تلك التطمينات أرادت القوى السياسي ان تقف عليها من خلال ما قيل مع البشير ، فقد طالب مساعد رئيس حزب الامة اللواء فضل الله برمة ناصر الحكومة بالتعامل الهادىء مع قرار المحكمة الجنائية والسعي إلى مصالحة وطنية عبر برنامج يجمع القوى السياسية حول قضايا الحريات والانتخابات والاستفتاء على مصير الجنوب وحل أزمة دارفور . فيما دعا نائب الامين العام للمؤتمر الشعبي عبد الله حسن أحمد إلى منبر قومي لمعالجة قضايا البلاد . وطالب بتغيير القوانين المقيدة للحريات لتهيئة الأجواء للانتخابات ، ومنح الشعب حريته وتحقيق سلام عادل في دارفور وقرار العدالة ، والتصدى لاي محاولات لفرض عقوبات على البلاد . ودعا وزير الجيش الشعبي نبال دينق إلى النظر في تبعات قرار توقيف البشير وليس في القرار ذاته ، مطالبا بتنفيذ اتفاقات السلام ومعالجة المصاعب التى ستعطل اجراء الانتخابات وتسريع عملية السلام في دارفور وناشد الحكومة باتخاذ خطوات ايجابية ، محذرا من انتخابات جزئية . ولكن القوى السياسية كانت متوجسة من المؤتمر الوطنى وأجهزة النظام ولذا بدا حماسها للحكومة مغلفاً بريبة لا تظهر حماساً لضغط على المؤتمر الوطنى واستغلال حالة التقارب بينه والقوى السياسي لإحداث التحول المطلوب . وأصبحت تحول علي الحركة الشعبية في تحقيق تلك المعادلة من خلال شراكتها مع المؤتمر الوطنى . وهذا هو ما أشار إليه بيان سلفاكير ميارديت نائب رئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية أنه يجب عمل ما يضمن ويحافظ على السلام والاستقرار في البلاد ، كما يجب ان نواصل تعزيز الأمن والحماية لكل المواطنين السودانيين وكل الأجانب المقيمين بالسودان . وأكد أن الحركة الشعبية سوف تعمل مع شريكها المؤتمر الوطنى فى كيفية معالجة القرارات بطرق سياسية ودبلوماسية وسوف يعمل الحزبين باخلاص وجدية على معالجة موضوع دارفور والتنفيذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل وسوف تسعى من اجل عملية المصالحة الوطنية . وقرار توقيف الرئيس البشير الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية شكل حالة من التعاطف الجماهيري مع رئيس الجمهورية في رفض القرار . وكان علي الحكومة أن تفلح في ترجمة هذا التعاطف لصالح مشروع التحول الديمقراطى المطلوب وبكل مستحقته ، بعد أن وفرت المحكمة الدولية بقرارها فرصة لتحقيق ذلك وسط القوى السياسية . ولكن مفوضية الاتحاد الأفريقي كان لها موقف آخر حيث أدلي كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بنق ورمضان العمامرة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن موقفا مؤيد للسودان في رفضه لقرار المحكمة الجنائية الدولية في مباحثات مع الرئيس عمر البشير . وقال مقربون من القصر الرئاسي إنها تتعلق بعملية التشاور في المحيط الإقليمي للسودان بغرض إيجاد مخرج للأزمة بين الخرطوم والجنائية على خلفية قرار الأخيرة بتوقيف الرئيس عمر البشير . واستهل الوفد الأفريقي مباحثاته مع نافع علي نافع مساعد الرئيس ، وقال العمامرة في تصريحات صحافية ، إن نظرة مشتركة قد تبلورت من خلال اللقاء للتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي باعتباره الهيئة التي تحكم العمل الأفريقي المشترك ، خاصة وأن السودان دولة كبيرة ومؤثرة في المحفل الأفريقي . وذكر أن اللقاء كان فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك ، والتشاور العميق والمهم والبناء ، بينما قال نافع ، إن السودان سيظل في تشاور مستمر مع المفوضية حول أي تداعيات للأزمة ، بحكم الصلة القوية بالمفوضية والاتحاد الأفريقي . وذكر أن زيارة وفد المفوضية تأتي في إطار تضامن الاتحاد الأفريقي مع السودان فيما يختص بالمحكمة الجنائية .

¹² Fatton, R. (1999) The impairment of democratization: Haiti in comparative perspective. Comparative Politics, 31: 209–30 is quoted as: the survival of political actors and authoritarian institutions from the previous regime makes the transition to democracy more difficult.

وردا علي ذلك رشحت الحكومة 4 خيارات قانونية للتعامل مع المحكمة الجنائية وهي :

1. رفع دعوى ضد المحكمة الجنائية كمدعى عليها ،
2. الذهاب إلى محكمة العدل الدولية
3. اللجوء للجمعية العامة للأمم المتحدة ،
4. رفع دعوى ضد إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي أيدت قرار إحالة القضية إلى المحكمة باعتبار أنها خالفت الاتفاقات الدولية .

لكن وكيل وزارة العدل عبد الدائم زمراوي صرح بأن المسار القانوني واضحا واختياره يتوقف على قرار سياسي من الجهات العليا في الدولة . وكشف عن حملة جرت في أروقة مجلس حقوق الانسان في جنيف ، تهدف إلى حمل المجلس على إصدار بيانات تدعو السودان إلى التعامل مع المحكمة الجنائية . وقال إن وفد السودان الذي يترأسه بنفسه عقد لقاءً مع مفوضية حقوق الانسان أذان فيه مسلك المنظمات . وطالب بضرورة الفصل بين المحكمة ومجلس حقوق الانسان لانعدام الصلة بينهما بجانب عدم تسييس قضايا حقوق الانسان . وصحافي صرح أن السودان أبلغ المفوض استنكاره لتصرفات مقرررة حقوق الانسان سيما سمر التي أرجأت زيارتها للبلاد أكثر من مرة دون إبداء أسباب . واعتبر أن سلوك سمر لا يشجع على استمرار العلاقة المتميزة مع مجلس حقوق الانسان .

وعند عودته إلى الخرطوم من اجتماعات الدورة العاشرة لمجلس حقوق الانسان بعد تقديمه خطاب السودان أكد احتفاظ السودان بحقه في الرد المناسب عند تسلمه لرد مفوض حقوق الانسان . ويواصل السودان الاجتماعات للرد على أي نقاط يحتمل أن توردها تقارير الفنيين . وأكد كمال عبيد وزير الدولة بوزارة الإعلام والاتصالات على ضرورة التركيز علي تعزيز الجبهة الداخلية ، ومباحثات السلام التي بدأت في الدوحة ودفع القوى الإقليمية والدولية التي رفضت مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن . وحول سؤال عن انسحاب عدد من الدول من المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها موجهة ضد الدول الأفريقية قال أن هذا يجعل المحكمة محاصرة وشرعيتها في اختبار حقيقي . ويتمثل الاتجاه المتطرف في دفع المحامي وأستاذ الشريعة والقانون معاوية خضر الأمين ، بمذكرة لمجمع الفقه الإسلامي السوداني المعني بالفتاوى الدينية يطالب فيها بإصدار فتوى إسلامية تبيح إهدار دم المدعى العام أو كامبو بتهمة زرع الفتنة والنعرات العرقية والطائفية بين المسلمين في البلاد وملاحقته الرئيس عمر البشير عبر مذكرة التوقيف وسعيه لوسائل الإعلام العالمية للتسويق لها . واستند على حديث شريف يقول: **من أتاكم يريد أن يفرق دينكم فاقتلوه** ، وطالب مجمع الفقه بتوضيح الحكم الشرعي في من يقول مثل ادعاءات أو كامبو ويسانده من شهود الزور .

6. الخاتمة

إقدام الرئيس عمر البشير علي طرد المنظمات الإنسانية جلب صيحات من نوع آخر تمثلت في المجموعة السودانية للشفافية والحكم الرشيد والتي أثنت علي القرار وسمته نجاح استراتيجية لدفع مسار العدالة الدولية إلى محاكمة النظام باصدار مذكرة اعتقال البشير وطرده للمنظمات الإنسانية العاملة في مجال اغاثة النازحين واللاجئين وطالبت في مبادرة وحملة جديدة في مسار الشفافية الدولية والمحاسبة الوطنية لمواجهة حكومة الخرطوم . وسمته بنظام الفساد والارهاب ومنفذ الإبادة الجماعية ونظام سارقي عائدات البترول واحتياطي الاجيال ومدمر البيئة ومهددي الأمن والسلم الدوليين . وتتلخص في الدعوة إلي إنشاء صندوق النفط مقابل الاغاثة والتعويضات والسلام بالسودان برعاية الامم المتحدة وذلك لضمان دقة التسليم في حصص نفط الجنوب ولمنع شراء أو تدفق السلاح وتمويل الحروب الاهلية والإغاثة وتعويض ضحايا الإبادة الجماعية بدارفور والجنوب وكردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق والشرق وضحايا السود والخزانات بالإقليم الشمالي ومشروع الجزيرة والمفصولين تعسفا وتنمية متوازنة وخدمة دولة الرفاه الاجتماعي . هذا مع إنشاء محكمة دولية خاصة لمكافحة الفساد بالسودان وذلك لعدم استقلال القضاء السيطرة الحكومية والإملاء السياسي . ولكن من الضرورة أن يكون هناك التزام بمبدأ الشفافية الدولية ومعايير المحاسبة الوطنية ولوقف تهريب وغسيل الأموال وإعادة تلك المنهوبة ومراجعة العقود الفاسدة والخصخصة غير المسؤولة وضبط الشركات المستخدمة للتكنولوجيا الضارة بالبيئة وحقوق الانسان والمنافية للمواصفات العالمية . هذا يحتم إشراك ودعوة قادة الأحزاب السياسية والمنظمات الطوعية الدولية وممثلي الصحف والإذاعات والقنوات الفضائية والناشطين في مجالات حقوق الانسان والشفافية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وحماية البيئة .

7. المراجع

1. تاج السر عثمان (2004) أعضاء علي تجربة الإسلام السياسي في السودان .
2. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=228918>

3. عوض خليفة موسى (2006) عملية شريان الحياة في السودان ، حسان للنجاة أم حسان طروادة . معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، جامعة أفريقيا العالمية . مطبعة جامعة الخرطوم . الخرطوم ، السودان .
4. التايمز الانجليزية ، علي لسان مراسلها روب كريلي . 16 مارس 2009 .
5. Daily Telegraph, 17 March 2009.
6. رويترز ، الاثنين 9 مارس 2009 .
7. صحيفة الاندبندنت البريطانية ، 2009/3/5 .
8. سودان تريبيون 2009/3/7 .
9. Acemoglu, D. and Robinson, J. (2001) A Theory of Political Transitions. American Economic Review, 91, 938-963.
10. Huntington, S. P. (1991) The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press.
11. Fatton, R. (1999) The impairment of democratization: Haiti in comparative perspective. Comparative Politics, 31: 209–30.